

تفسير البحر المحيط

@ 457 @ .

وقال الزمخشري : فأ قلت : كيف جاز انتصاب أنثى حالاً من الضمير في وضعها : وهو كقولك : وضعت الأنثى أنثى ؟ . . .

قلت : الأصل وضعته أنثى ، وإنما أنث لتأنيث الحال لأن الحال ، وذا الحال شيء واحد ، كما أنث الأسم في من كانت أمك لتأنيث الخبر ، ونظيره قوله تعالى : { فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ } . إنتهى . وآل قوله إلى أن : أنثى ، تكون حالاً مؤكدة ، لا يخرجها تأنيثه لتأنيث الحال من أن يكون الحال مؤكدة . وأما تشبيهه ذلك بقوله : من كانت أمك ، حيث عاد الضمير على معنى : من ، فليس ذلك نظير : وضعتها أنثى ، لأن ذلك حمل على معنى : من ، إذ المعنى : أية امرأة ، كانت أمك ، أي : كانت هي أيّ المرأة أمك ، فالتأنيث ليس لتأنيث الخبر ، وإنما هو من باب الحمل على معنى : من ، ولو فرضنا أنه تأنيث للأسم لتأنيث الخبر لم يكن نظير : وضعتها أنثى ، لأن الخبر مخصص بالإضافة إلى الضمير ، فقد استفيد من الخبر ما لا يستفاد من الاسم بخلاف أنثى ، فإنه لمجرد التأكيد . . .

وأما تنظيره بقوله : { فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ } فيعنى أنه ثنى بالأسم لتثنية الخبر ، والكلام عليه يأتي في مكانه ، فإنه من المشكلات ، فالأحسن أن يجعل الضمير في : وضعتها أنثى ، عائداً على النسمة ، أو النفس ، فتكون الحال مبنية لا مؤكدة . . .
وقيل : خاطبت □ تعالى بذلك على سبيل الاعتذار ، والتنصل من نذر ما لا يصلح لسدانة البيت ، إذ كانت الأنثى لا تصلح لذلك في شريعتهم . . .
وقيل : كانت مريم أجمل نساء زمانها وأكملهن . . .

{ وَاللَّاهُ أَعْلَمُ بِرِمَا وَضَعَتْ } قرأ ابن عامر ، وأبو بكر ، ويعقوب : بضم التاء ، ويكون ذلك وما بعده من كلام أم مريم ، وكأنها خاطبت نفسها بقولها : وا □ أعلم . ولم تأت على لفظ : رب ، إذ لو أتت على لفظه لقلت : وأنت أعلم بما وضعت . ولكن خاطبت نفسها على سبيل التسلية عن الذكر ، وأن علم □ وسابق قدرته وحكمته يحمل ذلك على عدم التحسر والتحذر على ما فاتنى من المقصد ، إذ مراده ينبغي أن يكون المراد ، وليس الذكر الذي طلبته ورجوته مثل الأنثى التي علمها وأرادها وقضى بها . ولعل هذه الأنثى تكون خيراً من الذكر ، إذ أرادها □ ، سلت بذلك نفسها . . .

وتكون : الألف واللام في : الذكر ، للعهد فيكون مقصودها ترجيح هذه الأنثى التي هي موهوبة □ على ما كان قد رجحت من أنه يكون ذكراً ، ويحتمل أن يكون مقصودها أنه ليس كالأنثى في

الفضل والدرجة والمزية ، لأن الذكر يصلح للتحريم ، والاستمرار على خدمة موضع العبادة ،
ولأنه أقوى على الخدمة ، ولا يلحقه عيب في الخدمة والاختلاط بالناس ولا تهمة . .
قال ابن عطية : كالانثى ، في امتناع نذره إذا الأنثى تحيض ولا تصلح لصحبة الرهبان ؟ قاله
قتادة ، والربيع ، والسدسي ، وعكرمة ، وغيرهم . وبدأت بذكر الأهم في نفسها ، وإلا -
فسياق الكلام أن تقول : وليست الانثى كالذكر ، فتضع حرف النفي مع الشيء الذي عندها ،
وانتفت عنه صفات الكمال للغرض المراد . إنتهى . وعلى هذا الاحتمال تكون الألف واللام في :
الذكر ، للجنس . .

وقرأ باقي السبعة : بما وضعت ، بتاء التأنيث الساكنة على أنه إخبار من □ بأنه أعلم
بالذي وضعته . أي : بحاله ، وما يؤول إليه أمر هذه الأنثى ، فإن قولها : وضعتها أنثى ،
يدل على أنها لم تعلم من حالها إلا - على هذا القدر من كون هذه النسمة جاءت أنثى لا تصلح
للتحريم ، فأخبر تعالى أنه أعلم بهذه الموضوعة ، فأتى بصيغة التفضيل المقتضية للعلم
بتفاصيل الأحوال ، وذلك على سبيل التعظيم لهذه الموضوعة ، والإعلام بما علق بها وبابنها
من عظيم الأمور ، إذ جعلها وابنها آية للعالمين . ووالدتها جاهلة بذلك لا تعلم منه شيئاً
 . وقرأ ابن عباس : بما وضعت ، بكسر تاء الخطاب ، خاطبها □ بذلك أي : إنك لا تعلمين قدر
هذه الموهوبة ، وما علمه □ تعالى من عظم شأنها وعلو قدرها . .

و : ما ، موصولة بمعنى : الذي ، أو : التي ، وأتى بلفظ : ما ، كما في قوله : {
نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي } والعائد عليها محذوف على كل قراءة . .
{ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ } مريم في لغتهم معناه : العابدة ، أرادت بهذه
التسمية التفاؤل لها بالخير ، والتقرب إلى □ تعالى ، والتضرع إليه بأن يكون فعلها
مطابقاً